

الاحتلال البريطاني لبرقة (١٩٤٢ - ١٩٤٩ م) دراسة تاريخية في الجوانب العسكرية والادارية

د. محمد رجائي ريان
جامعة اليرموك

مقدمة :

برقة (بفتح الباء والقاف وسكون الراء بينهما) ، الى جانب طرابلس ، وفزان ، واحدة من اقاليم ثلاثة تتكون منها ليبيا ، وتشكل شبه جزيرة واسعة ، ممتدة بين خليجي بومبا وسرت ، وتقع بين خطي الطول ٢٠ و ٣٠ ، وبين خطي العرض ٣٠ و ٣٣ ، وهي تفطي ما مساحته ٨٥٥٤٠٠ كم^٢ مما مجموعه ١٧٥٩٥٠٠ كم^٢ . هي كل مساحة ليبيا (١) .

وكانت برقة قديما مرتبطة بمصر ، فقد الحق بها في عهد البطلمة (٢) ، ثم أصبحت مقاطعة رومانية حتى القرن السابع الميلادي ، حين دخلت ضمن عملية الفتح العربي ، ومن ثم ارتبطت بمصر ارتباطاً وثيقاً ، واصبحت تعتمد مثلها على دمشق وبغداد ، وفي عهد المماليك خضعت برقة لسلطانهم ، لكن هذا السلطان كان اسما ، فقد كانت تسيطر على برقة القبائل البدوية (٣) .

أما تاريخها الحديث ، فقد تنازعت ثلاثة تيارات هي :

١ - الحكم التركي :

فقد سقطت دولة المماليك في عام ١٥١٧م والتحقت برقة بسلطة الباب العالي في الوقت الذي لم تنضم فيه ليبيا رسميا الى الدولة العثمانية الا بعد أن تم فتح طرابلس في عام ١٥٥١م (٤) ، وفي ظل الحكم العثماني الاول (١٥٥١م - ١٧١١م) كانت برقة تتبع طرابلس أحيانا وتنفصل عنها أحيانا أخرى ، حتى ان هذه التبعية كانت اسمية أكثر منها عملية ، وكانت اداريا تسمى متصرفية بني غازي (٥) .

وفي عام ١٦٤٩م ، اضيف سنجق بني غازي ودرة الى ولاية طرابلس حين تمكن الداوي عثمان من ضمها الى ولايته وعين حاكما برتبة بك ، الا انه في عهد القرمانليين تم دعم وحدة ليبيا بأقاليمها الثلاثة خاصة على يد احمد القرمانلي (١٧١١م - ١٧٤٥م) الذي اعترف به السلطان العثماني وعينه باشا على طرابلس ، فعين هذا اخاه شعبان بك عاملا له في برقة (٦) .

دراسات تاريخية ، العددان ٣٩ و ٤٠ ، كانون الاول ١٩٩١

وفي عام ١٨٣٥م ، احتل العثمانيون طرابلس ، وأنهوا حكم الاسرة القرمانلية ، وبدأت فترة الحكم العثماني الثاني (١٨٣٥ - ١٩١١م) ، وامتد حكمهم على معظم ليبيا بما فيه برقة ، في الوقت الذي جعل العثمانيون من برقة ولاية قائمة بذاتها وذلك في عام ١٨٣٨م (٧) . وفي سنة ١٨٧٩ أصبح متصرفها مرتبطا مباشرة باستنبول ، ثم ربطت بولاية طرابلس الغرب عام ١٨٨٢ ، وأصبحت تتألف من قضاء درنة والمرج وجالو ، ثم ارسل العثمانيون في عام ١٩٠٥ قائمقاما الى الجغبوب (٨) .

٢ - انتشار السنوسية :

تقلص الحكم العثماني في أواخر القرن التاسع عشر في برقة ، فلم يعد يمتد وراء السواحل ، اذ كانت السلطة العثمانية ضعيفة جدا في تلك المناطق ، وقد لازم هذا انتشار السنوسية في داخلية البلاد ، حتى أصبح لها النفوذ الفعلي بين القبائل وسيطرت على أوجه الحياة فيها ، وكان ثمة نوع من الاتفاق بين السنوسية والدولة العثمانية لإدارة برقة (٩) .

والسنوسية في الاصل هي احدى الطرق الصوفية التي ترغب في تجديد الاسلام ، والرجوع به الى مصادره الاولى والاعتماد على الكتاب الكريم والسنة ، مع بقاء باب الاجتهاد مفتوحا على مصراعيه ، والعمل على توحيد الامم الاسلامية (١٠) . مؤسسها هو محمد بن علي السنوسي ، ولد في الجزائر عام ١٧٨٧ ، وتعلم في فاس ، ثم جاء الى الازهر الشريف في القاهرة وسافر بعدها الى مكة ، وفي عام ١٨٤٣م عاد الى شمال افريقيا حيث أخذ ينشر دعوته ، واتخذ من برقة - المجاورة لمصر في الناحية الغربية - مركزا (١١) ، يقيم فيه مذهب دين ودعائم امارة (١٢) .

لقد اختار محمد بن علي السنوسي النزول في برقة دون غيرها ، لانه وجد فيها مكانا ملائما لدعوته (١٣) فأسس من ثم فيها زاوية البيضاء . لتكون أول زاوية سنوسية في شمال افريقيا ، ولتكون مركز زواياه (١٤) . وعند وفاة السنوسي في عام ١٨٥٩ خلفه ابنه السيد محمد المهدي الذي بلغت السنوسية في عهده أوج انتشارها وترسخت جذورها في برقة . وأصبح السنوسيون أصحاب الامر فيها (١٥) . وعندما توفي السيد محمد المهدي في عام ١٩٠٢ . تولى زعامة السنوسية أخوه احمد الشريف (١٨٧٣ - ١٩٣٣) (١٦) .

٣ - الغزو الايطالي :

تعرضت برقة مع غيرها من اقاليم ليبيا في عام ١٩١١ الى عدوان ايطاليا الذي تمخض عنه عقد معاهدة أوشي - لوزان (Ouchy - Lausanne) في تشرين الاول

(أكتوبر) عام ١٩١٢ بين إيطاليا والدولة العثمانية ، وتنازلت فيها الدولة العثمانية عن ليبيا(١٧) .

وكان من نتائج هذه المعاهدة حصول فراغ عسكري وسياسي في برقة ، فقامت السنوسية بملء هذا الفراغ ، فمن الناحية السياسية أبلغت الدولة العثمانية السيد أحمد الشريف أمر اسناد ليبيا اليه تاركة له الحق في أن يقرر مصيرها لتدافع عن نفسها(١٨) ، أما من الناحية العسكرية فقد دخلت السنوسية في حرب ضد الإيطاليين ، أعقبها اندلاع الحرب العالمية الاولى ، ودخول أحمد الشريف في حرب ضد بريطانيا بمهاجمة مصر وذلك بتحريض من الاتراك والالمان ، وقد انهزم فيها السنوسيون(١٩) .

هذا ، وقد ترك أحمد الشريف القيادة ليتسلمها ابن أخيه السيد محمد إدريس السنوسي ، فقد تمخض عن الاحداث السابقة قيادة سنوسية جديدة دخلت مع الإيطاليين في برقة عقد سلسلة من التسويات بموافقة البريطانيين(٢٠) ، نجم عنها الاعتراف بالسيد محمد إدريس أميرا على الاجزاء الداخلية من برقة ، ولكن هذا الوضع انتهى عندما تخلى الإيطاليون عن تلك التسويات خاصة بعد سيطرة موسوليني (Mussolini) على السلطة في روما في تشرين الاول (أكتوبر) عام ١٩٢٢ ، وظهور النظام الفاشي فيها(٢١) .

وفي عام ١٩٢٢ ترك محمد إدريس برقة الى مصر وحصلت حرب بين السنوسيين والإيطاليين بدأت في عام ١٩٢٣ ، وانتهت بأسر عمر المختار قائد المقاومة الوطنية في برقة وذلك في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ ثم شتفه بعد خمسة أيام ، وكانت حربا غير متكافئة ، تولى قيادة الجانب الإيطالي فيها الجنرال غرازياني (Graziani) وتوقفت نتيجة ذلك المقاومة الوطنية في برقة(٢٢) .

ولم يتمكن الإيطاليون الا في نهاية عام ١٩٣١ من السيطرة الكاملة على منطقة برقة والداخل ، وقد بذلوا جهدهم لاستعمار المنطقة ، وتوجهت الجهود المنظمة نحو الاستغلال والاستيطان من قبل الإيطاليين في الجبل الأخضر ، من أجل اقامة مستعمرات لصغار الملاك من الفلاحين الإيطاليين ، وتم تأسيس عدد من القرى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية تضم عددا من المزارع ، يقيم فيها مزارعون إيطاليون على شكل جماعات ذات تنظيم مشترك، ومن أجل ذلك فقد تم طرد المواطنين الاصليين وحرّم عليهم رعاية الماشية ، واذا كان سكان برقة قبيل الحرب العالمية الثانية قد بلغوا حوالي ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ، فقد كان منهم ما بين ٦٠ الى ٧٠ ألف إيطالي يعملون ضمن المزارع والخدمات المدنية ويملكون ما مجموعه ٨٠٠.٠٠٠ هكتار(٢٣) .

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، دخلت منطقة شمالي افريقيا

بما فيها برقة في ظل متغيرات جديدة نجم عنها في النهاية احتلال بريطانيا لبرقة وطرابلس واحتلال فرنسا لقران ، فأصبحت ليبيا تحت نفوذ هاتين الدولتين .

والهدف الاساسي من هذه الدراسة يدور حول الاحتلال البريطاني لبرقة والادارة العسكرية البريطانية التي اقيمت فيها والتي استمرت حتى بعد الحرب العالمية الثانية . ومن الملاحظ أن هذا الموضوع قلما طرقة المؤرخون العرب باستثناء بعض المحاولات مما لا يتعدى صفحات قليلة ، وبعد نهاية الاربعينات من هذا القرن ظهرت مصادر أجنبية وخاصة انجليزية تعرضت للخوض في هذا الموضوع ، وقد اعتمدنا عليها وجعلنا منها الدعامة الاساسية التي بنينا عليها هذه الدراسة .

الاحتلال البريطاني لبرقة :

اعلنت إيطاليا انضمامها الى ألمانيا في الحرب العالمية الثانية في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ ، واعلنت الحرب على بريطانيا (٢٤) . وقد أعقب ذلك توقيع فرنسا وألمانيا الهدنة في ٢٢ حزيران (يونيو) من العام نفسه ، وتضمنت شروط الهدنة التي قبلتها حكومة بيتان (Petain) وقف الاعمال الحربية للقوات الفرنسية على الفور (٢٥) .

ان خروج فرنسا من القتال الى جانب بريطانيا ، ثم انشغال بريطانيا في الدفاع عن نفسها ، جعلت موسوليني يشعر بأن أحلامه في السيطرة على البحر المتوسط غاية يمكن تحقيقها (٢٦) ، لذلك أصدر تعليماته الى غرازياني (Graziani) بالاستعداد لغزو مصر ، وكان الألمان على علم بالتطورات التي كانت تتم في برقة من جانب الإيطاليين ، وأن هدف إيطاليا هو طرد الانجليز من مصر وتحقيق اتصال بري مع شرق أفريقيا (٢٧) .

وعلى الرغم من الحالة الصعبة التي كانت تمر بها القوات البريطانية في مصر ، الا أن التعليمات قد صدرت الى الجنرال ويقل (Wavel) ، قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط بأن يواجه الهجوم الإيطالي (٢٨) ، الذي حدث في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٠ ، وذلك عندما اخترقت القوات الإيطالية الحدود المصرية ، فوصلت الى سيدي براني ، داخل الحدود المصرية ولم تستطع تجاوزها (٢٩) .

أعد البريطانيون هجوما مضادا ، وضع خطته أوكونر (Oconner) ، وتم دحر الإيطاليين واجلائهم عن سيدي براني ، وسقوط طبرق التي أصبح مينائها جاهزا لاستقبال السفن الحربية البريطانية (٣٠) ، وانتهى الهجوم البريطاني في بيضا فوم ، بعد أن سقطت بنغازي ودخلتها القوات البريطانية في ٦ شباط (فبراير) ١٩٤١ (٣١) ، وقد أدى ذلك الى ما يسمى بالاحتلال البريطاني الاول لبرقة .

على أثر هذه الهزيمة الإيطالية ، بدأت ألمانيا في التحضير لارسال فصائل خاصة من جيشها الى طرابلس (٣٢) ، ووضعت خطة لاحتلال برقة ، وأنيطت المهمة بالجنرال رومل (Rommel) (٣٣) ، الذي دخلت قواته بنغازي ، بعد أن انسحبت القوات

البريطانية خارج حدود برقة ، وتمركزت على جانب الحدود ما عدا حامية صغيرة بقيت في طبرق (٢٤) ، التي بقيت في أيدي البريطانيين ، مع استمرار محاصرتها من ناحية البر (٣٥) .

قام ويقل بتجهيز عملية عسكرية جديدة ، تعتمد في أساسها على شن هجوم معاكس ، ولكن هذه العملية لم تنجح كما أريد لها ، والشيء الوحيد الذي أنجزه البريطانيون منع سقوط طبرق في يد الألمان ، ولذلك بقيت شوكة في الجانب الألماني (٣٦) .

وعلى اثر ذلك ، حلّ الجنرال أوكنل (Ouchinleck) محل الجنرال ويقل ، الذي اخترقت قواته الحدود المصرية في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ ، واندفعت داخل برقة ، ونجحت في ابقاء طبرق بعيدة عن متناول قوات المحور ، فاضطر رومل في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤١ أن يتراجع عنها (٣٧) .

لقد نجحت القوات البريطانية في التقدم نحو درنة ، واستعادت بنغازي ، وتراجع رومل الى العقيلة ، وحشد قواته في تلك المنطقة المحاذية لاقليم طرابلس (٣٨) ، وبذلك استعاد البريطانيون برقة ، وبدأ ما يسمى بالاحتلال البريطاني لبرقة .

لكن أوكنل لم يستطع قطع خطوط تراجع رومل ، الذي تحرك شرقا في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ ، وهدفه الوصول هذه المرة الى قناة السويس ، فاستعاد القسم الاكبر من برقة واستولى على طبرق في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٢ (٣٩) ، واجتازت قواته حدود مصر ، ووصلت العلمين ، التي حدثت فيها المعركة الكبرى بقيادة الجنرال مونتجمري (Montgomery) ، قائد الجيش الثامن البريطاني (٤٠) ، الذي استطاع تقطيع اوصال قوات المحور في هجوم عنيف ، مما أجبر تلك القوات على التراجع (٤١) ، واستعادت القوات البريطانية برقة بعد أن انهارت قوات المحور في نهاية تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٢ ، وبعد أسبوعين من ذلك ثم اجلاء باقي قوات المحور عن ليبيا كلها ، وبذلك تم الاحتلال الثالث والاخير لبرقة من قبل القوات البريطانية (٤٢) .

الاجراءات الادارية العسكرية :

بعد أن تم للحلفاء ، اخيرا احتلال ليبيا ، اقيمت فيها ثلاث ادارات عسكرية ، هي ادارة برقة وادارة طرابلس وادارة فزان ، وتولت بريطانيا ادارة الاقليمين الاولين ، بعد أن فصلتهما عن بعضهما ، وعهد بالاقليم الثالث فزان الى فرنسا ، وكان من الطبيعي أن تكون الادارة العسكرية في اول امرها ، لكن هذه الادارة العسكرية استمرت طويلا بعد الحرب ، فبريطانيا لم تنقل ادارتي برقة وطرابلس من وزارة الحرب الى وزارة الخارجية الا في نيسان (ابريل) ١٩٤٩ ، وان كانت قد ادخلت عنصر الادارة المدنية قبل ذلك بمدة (٤٣) .

لقد حددت مناطق تلك الادارات العسكرية بين بريطانية وفرنسا بموجب اتفاقات عسكرية عقدت بين الدولتين ، كان اخرها الاتفاق الذي عقد في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣ بين الجنرال الكسندر الانجليزي والجنرال لوكلرك (Luclerc) الفرنسي (٤٤) ، وكانت الحجة التي استمدت منها هاتان الدولتان شرعية ادارتها لهذه الاقاليم هي معاهدة لاهاي (La Haye Convention) لعام ١٩٠٧ (٤٥) ، التي تنظم ما يحتله العدو من ارض ، وقد منحت هذه المعاهدة السلطات البريطانية والفرنسية سلطات تشريعية وادارية كاملة في انتظار التسوية النهائية عن طريق معاهدة صلح مع ايطاليا (٤٦) .

والذي يهمنا في هذا المجال هو برقة ، التي بدأت فيها الاستعدادات عن طريق الجنرال ويفل لاقامة ادارة عسكرية بريطانية فيها قبل ان يتم احتلالها نهائيا ، فقد أبرق الى وزارة الحربية البريطانية في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٠ أي قبل الهجوم البريطاني على سيدي براني طالبا أن يتركز الاهتمام في المسألة التي ستصبح ملحة وهي ادارة اقاليم العدو ، فطلب في برقيته تلك ان يتم تعيين مديرين ذوي خبرة في جهازه ويهيء لهم الدعم المالي والمساندة القانونية . وكان هدف ويفل من ذلك هو ايجاد حكومة عسكرية في برقة مع ادارة محلية تحت اشراف مديرين مؤهلين ذوي خبرة يتبعون قيادته مباشرة ، فخبرة ويفل في الشرق الاوسط واتصاله بقيادة الجنرال اللنبي (Allenby) خلال السنوات من ١٩١٧ الى ١٩١٩ جعلته يتلاءم مع المشاكل التي تبرز في المناطق المحتلة والتي تتصل بالسكان نتيجة للعمليات العسكرية (٤٧) .

ثم أشار ويفل في برقية اخرى تاريخها ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤١ ، بعد ان تم الاحتلال الاول لبرقة الى اقتراح حكومة عسكرية في برقة تتبع الانماط التي استعملت خلال حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ وما بعدها في الشرق الاوسط ، وذلك بأن تستند مسؤولية حكم المناطق المحتلة للقيادة العسكرية وذلك بالاعتراف بقوانين الحرب الى أن تتم التسوية النهائية عند انتهاء الحرب ، أي أن القرار النهائي في جميع المسائل السياسية وتنظيم الحكم يجب أن يتم عن طريق القيادة العسكرية ، وذلك حتى لا تتعارض تلك المسائل مع الضرورات العسكرية ومتطلباتها ، أما رئاسة الادارة المدنية فهي من مسؤولية رئيس المكتب السياسي ويتولاها بتوكيل من القائد العام شخصيا (٤٨) .

لقد استجابت لندن الى برقيات ويفل في ٣ شباط (فبراير) ١٩٤١ وعينت فيليب ميتشل (Philip Mitchel) أول ضابط سياسي في برقة ، ومنحته صلاحية ادارة مناطق العدو المحتلة وتحت اشراف ويفل وبتوافق مع الاحتياجات العسكرية المحلية ، وقد أدى هذا الى تبني أسلوب الحكم العسكري الذي اتبعه اللنبي في فلسطين (٤٩) . واستنادا الى ذلك ، قرر ويفل فصل برقة عسكريا عن القيادة العسكرية البريطانية في مصر ، وعين الجنرال ولسون حاكما لبرقة وقائدا عاما

للقوات البريطانية فيها ، ويتولى ذلك مع وكيل رئيس المكتب السياسي المسؤول عن الادارة المدنية الذي جعل من بني غازي مركزا لقيادته في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٤١ .

ولتأكيد فعالية تلك الاجراءات الادارية العسكرية وارتباط الشؤون السياسية بها ، قرر مجلس الحرب في لندن في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤١ أن تكون وزارة الحربية البريطانية هي المسؤولة عن ادارة اقليم برقة ، وقد جاءت تلك الخطوة بناء على توصية تقدم بها لورد بريفي سيل (Privy Seal) بعد اجتماع لمجلس الحرب والتي جاء فيها : « ان مؤسسة واحدة فقط يجب ان تكون مسؤولة عن الاقاليم المحتلة وهي وزارة الحربية وليست وزارة الخارجية » (٥١) .

والجدير بالذكر ان الاجراءات الادارية لم تتوقف عند هذا الحد في سبيل الوصول الى ادارة عسكرية بريطانية ، بل تمت اجراءات أخرى في مطلع خريف عام ١٩٤١ ، استعدادا لعملية الاحتلال العسكري الثاني لبرقة ، فقد قام ويقل في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤١ باعلام وزارة الحربية بعزمه على تنظيم هياكل الادارة العسكرية ، فاستدعت تلك الوزارة ستيفن لونج ريج (Stephen Longrigg) (٥٢) ، الضابط السياسي وعينه على رأس تلك الادارة (٥٣) . وخلال الاسابيع اللاحقة ، تم اعداد الضباط الاداريين ، ولاسباب أمنية فان اسماءهم في ذلك الوقت بقيت سرية وأكثرهم كانت لهم معرفة بالعربية وكانوا قد سحبوا من جهاز الاستخبارات ومن أجهزة الامن ، وفي أثناء هجوم الجنرال أوكنلك الذي بدأ في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ تحرك العديد من هؤلاء الضباط الى المراكز الرئيسية التي عينت لهم في برقة وخاصة الى طبرق التي كانت لا تزال تحت حصار قوات المحور ، وكانت مهمة هؤلاء الضباط الرئيسية هي اجراء الاتصالات مع القبائل (٥٤) .

وفي ايار (مايو) عام ١٩٤٢ عين لونج ريج رئيس الادارة البريطانية حاكما عسكريا لاريتريا وخلفه الكولونيل كمنج (Cumming) الذي كان يحتل منصبا سياسيا هاما في السودان (٥٥) ، الذي شرع في وضع الخطوط الرئيسية للادارة العسكرية لبرقة ابان الاحتلال الثالث وذلك في خطاب وجهه الى جميع الضباط السياسيين والموظفين الاداريين في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ (٥٦) . وفي اليوم نفسه وقع الجنرال مونتجمري مرسوما أعلن فيه الاحتلال البريطاني لاقليم برقة . كما وضع مراسيم أخرى بشأن جرائم الحرب وغير ذلك من المراسيم التي تتصل بالاحتلال العسكري ، ولم ينته شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٤٢ حتى كانت الادارات قد انتشرت في كافة أنحاء اقليم برقة ، وحصل رئيس الادارة العسكرية من الجنرال مونتجمري على سلطة اطلاق اسم « الحكومة العسكرية لبرقة » على

ادارته (٥٧) ، وجاءت تفاصيل الاسس التي قامت عليها تلك الادارة في رسالة نشرها مونجمري على الشعب في برقة (٥٨) .

والجدير بالذكر أنه في عام ١٩٤٣ دخلت الادارة العسكرية البريطانية في برقة مرحلة جديدة فبعد أن كانت المرج مقر هذه الادارة في عام ١٩٤٢ ، أصبحت بني غازي هي المقر في عام ١٩٤٣ ، وتبدل الاسم من الحكومة العسكرية البريطانية الى الادارة العسكرية البريطانية وذلك ابتداء من ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٣ (٥٩) .

والحقيقة أنه حدثت جملة عوامل سهلت أمور تلك الادارة، فلقد غادر المستوطنون الايطاليون برقة بعد الاحتلال الثالث والاخير مخلفين البلاد كلها في أيدي السلطات البريطانية ، وهذا الاختفاء النهائي للايطاليين في برقة مع ادارتهم في عام ١٩٤٣ سهل قيام الادارة العسكرية البريطانية فيها ، وسهل أيضا اقامة نظام يتم التعامل بواسطته مع السكان الاصليين ، ثم تطور هذا النظام بشكل مشابه لمناطق كثيرة في السودان المصري الانجليزي (٦٠) . وانطلاقا من هذه النتيجة أرسل كمنج رئيس الادارة العسكرية في برقة مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية أوصى فيها أن تكون معاملة برقة بطريقة افضل من معاملة المستعمرات الايطالية الاخرى ، فقد اقترح أن تنتهي السيادة الايطالية وأن يكف عن اعتبار - عرب برقة رعايا ايطاليين - ، وأن تلغى القوانين والمحاكم الايطالية ، تستبدل بها قوانين ومحاكم جديدة تناسب مجتمعا عربيا (٦١) .

كذلك ادرك الانجليز أن العرب في ليبيا لم يكونوا أعداء لهم ، فوضعت الادارة العسكرية البريطانية نصب عينيهام معاملة السكان على هذا الاعتبار ، وقد تمثل ذلك بصورة واضحة في خطاب ألقاه كمنج في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ في برقة بعد تسلمه ادارة الاقليم جاء فيه : « تبرز برقة سمات خاصة بها ، فالبرغم من اعتراف بريطانيا العظمى وغيرها من الحكومات بالسيادة الايطالية عليها ، فالكسكان العرب ليسوا أعداءنا ، فالعرب على العموم ، قاموا بمساعدتنا ، ووقفوا الى جانبنا بوسائلهم الهزيلة معرضين أنفسهم للمخاطر التي تترتب على هجرهم الايطاليين ومساعدة وكلائنا ، واخفائهم ، ومساعدة أسرى الحرب على الهرب (٦٢) .

ثم برز عامل آخر تمثل في انشاء مراكز قيادية في القاهرة للاشتراك في النشاطات المقبلة التي كانت ترسم من أجل برقة ، لقد كان العديد من الاسس التي وضعت للادارة العسكرية البريطانية قد صيغت في القاهرة من المسؤولين البريطانيين فيها ، وهذا أسهم في تأسيس علاقات ودية مع السيد محمد ادريس السنوسي الذي كان مقيما في القاهرة والذي كان على صلة بمجريات الامور في برقة كزعيم سياسي وديني، بالإضافة الى تأسيس علاقات ودية مع غيره من الزعماء الذين طردوا من برقة خلال الحكم الايطالي، ولا شك أن هذه العلاقات الودية أسهمت في تسير دفعة الادارة العسكرية في برقة (٦٣) مما جعل هذه الادارة تقيم خدمة مدنية أهلية سنة ١٩٤٣ ، وقد اتبعت هذه السياسة

اتشجيع العرب على شغل المناصب ذات المسؤولية ، فقد بحثت تلك الادارة عن أولئك الذين عملوا مع الادارة الايطالية والمنفيين الذين عادوا الى بلادهم (٦٤) ، كذلك لابد أن نشير الى انعدام الاقليات القومية في برقة قد جعل العمل أسهل والتفاهم مع اهل البلاد أسرع فكان ذلك بدوره عاملا سهلا لعمل الادارة العسكرية البريطانية في برقة (٦٥) .

وانطلاقا من الاسس السابقة التي قامت عليها الادارة العسكرية البريطانية في برقة ، استطاعت بريطانيا من خلال تلك الادارة أن تتصدى للمشكلات التي واجهتها وان تقوم بالعديد من المنجزات وتعرض لذلك كما يلي:

النظام الاداري والقضائي :

كانت برقة في العهد الايطالي مقسمة الى منطقتين ، درنة وبنى غازي الخاضعتين لاشراف مباشر من طرابلس ، أما في عهد الاحتلال البريطاني ، فقد أصبحت تحت الادارة العسكرية البريطانية وحدة منفصلة وقسمت أولا الى سبعة اقصية هي : المرج واجدانية والشحات ودرنة وطبرق والكفرة ومدينة بنى غازي ومنطقتها ، ثم جمعت في ثلاثة أقسام وهي بنى غازي والجبل ودرنة (٦٦) .

وبناء على هذا التقسيم ، عين في كل بلد موظف بريطاني يقوم بشؤون الادارة يعاونهم تسعة ضباط بريطانيون فضلا عن ثلاثة معاونين آخرين يطلق عليهم اسم « نائب المتصرف » من الليبيين ، ومن دونهم آخرون منهم تسعة قائمقامين و ١٧ مديرا و ٤ نواب مدير وكلهم من الليبيين ، أما واحات الكفرة فيقوم على ادارتها ضابط للشؤون المدنية (٦٧) .

كذلك تكون مجلس تنفيذي في ١٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٨ في بنى غازي عدد أعضائه سبعة بريطانيين وخمسة ليبيين كمستشارين لهيئة الادارة ، وانشيء في بنى غازي والمرج ودرنة مجالس بلدية من الليبيين ذات سلطات مالية وتشريعية محدودة (٦٨) .

وكان عدد الموظفين الذين يتقاضون مرتبات في عام ١٩٤٨ كالآتي (٦٩):

| بريطانيون | أجانب | ليبيون |
|------------------------|-------|--------|
| ضباط عسكريون أو مدنيون | ٩٠ | ٨ |
| غير ذلك | ٢٥ | ٨٣ |
| المجموع | ١١٥ | ٩١ |

أما بالنسبة للقضاء ، فإن الذي يتولى شؤونه هو القائد الأعلى للقوات البرية في الشرق الأوسط ، ويتولى مندوبون عنه السلطة وشؤون الإدارة بواسطة ضابط الشؤون المدنية ، ويتولى هذه السلطة عن رئيس الإدارة المسؤول رأسا عن إدارة البلاد (٧٠) .

والجدير بالذكر ، أن القوانين التي كانت سائدة في برقة في عهد الإدارة العسكرية البريطانية أربعة قوانين . الأول منها القانون البريطاني ، وكان ينفذ بواسطة اعلانه أو تنظيمه من قبل رئيس الإدارة الخاضع لسلطة القائد الأعلى للقوات البرية في الشرق الأوسط ، والثاني هو القانون المدني الإيطالي ، فقد أعلن رئيس الإدارة في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٥ أن جميع القوانين التي كانت سارية في برقة قبل هذا التاريخ تبقى كما كانت ما عدا القوانين التي كانت معلقة والقوانين التي كانت تتعارض مع ما تصدره القيادة العسكرية البريطانية ، وما عدا القوانين التي توجب الضرورة تعديلها أو ما تقتضيه ظروف الاحتلال ، لذلك بقي القانون المدني والتجاري الإيطالي ساري المفعول ، والثالث هو الشريعة الإسلامية وتطبيقها المحاكم الشرعية ، والرابع يتمثل في القوانين اليهودية وتطبيقها المحاكم المالية اليهودية (٧١) .

وبناء على هذه القوانين ومن أجل تطبيقها ، فقد كانت في برقة المحاكم التالية : المحاكم العسكرية البريطانية ، وأنشئت في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ ، وهي محاكم عسكرية عامة ذات سلطات رئيسية ، ومحاكم ابتدائية عامة ذات سلطات محدودة . المحاكم الشرعية ، وتنظر في شؤون الشريعة الإسلامية ويرأسها قاض تعينه الإدارة العسكرية البريطانية ، وأنشئت محكمة استئناف شرعية عليا برئاسة قاضي القضاة . المحاكم اليهودية ، وتنظر في شؤون الطائفة اليهودية . المحاكم الأهلية ، وقد أنشئت في أول يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٤٨ لتحل محل محاكم البلدية التي أنشئت في شباط (فبراير) ١٩٤٦ (٧٢) .

الامن الداخلي :

كانت قوات البوليس في العهد الإيطالي مقسمة الى قسمين : أولهما القسم المسمى الكارينيري Carabinieri الشرطة الملكية ، والثاني البوليس الأفريقي ، وفي عهد الإدارة العسكرية البريطانية ومنذ البداية كان لا بد من إيجاد قوة بوليس جديدة ، ولما وجدت تلك الإدارة نقصا في ضباط البوليس المدربين وقوة البوليس الجاهزة استبقت الكارينيري لفترة في بني غازي والمرج خاصة في مراقبة المرور (٧٣) ، ثم وضعت خطة للاستفادة من الكتائب الليبية السنوسية التي كانت قد جندت في مصر من اللاجئين من برقة بعد اندلاع الحرب (٧٤) ، كنواة لقوة بوليس ليبية ، وأخذت فصائل هذا التنظيم تصل الى المراكز التي عينت لها بعد اخلاء برقة نهائيا من قوات

المحور وبدأ تحويلها من جنود الى شرطة (٧٥) ، ويعتقد رايت (Wright) في كتابه ان تشكيل قوة البوليس الليبية بهذا الشكل كان أكثر انجازات الادارة العسكرية البريطانية نجاحا ، فقد نظمت على الاسس نفسها التي نظمت عليها قوات البوليس في المستعمرات البريطانية الاخرى (٧٦) .

ثم حلت هذه وانشئت قوة دفاع برقة « التي أصبحت مسؤولة عن جميع أعمال البوليس في انحاء البلاد كافة ، فضلا عن قيامها بأعمال البوليس العادية تقوم أيضا بالمحافظة على الموانئ وحماية الغابات وأعمال السجون ، وكان عدد قوة الدفاع تلك في عام ١٩٤٨ ، ٢٩ ضابطا ومفتشا بريطانيا و ٧١٦ شخصا من الوطنيين من ضباط وجنود » (٧٧) .

بخصوص حالة الامن في برقة فيذكر رود (Rodd) في كتابه أن الامن كان مستتباً بصورة غير متوقعة على الرغم من تسليح الاهالي ، ويضع أسباباً لذلك وهي : رحيل المدنيين الايطاليين والانضباط الذي أظهره رجال البوليس والدعوة التي وجهها السيد محمد ادريس السنوسي من القاهرة الى أهالي برقة والتي طلب منهم فيها ترك الخلافات التي كانت قد تراكمت في العهد الايطالي ، واهتم أهالي برقة برغبته تلك اهتماماً ملحوظاً ويضيف « رود » أنه لم يحدث في برقة في عهد الادارة العسكرية البريطانية سوى ٦٠ حالة قتل ، و ٤٨٢ حالة سطو في جميع انحاء اقليم برقة ، في الوقت الذي لم تجر أية محاولة لتجريد السكان من السلاح ، اذ وجد الكثير من الاسلحة والذخائر في الصحراء بين أيدي البدو (٧٨) .

الا أن كيرك (Kirk) يذكر في كتابه أنه جرى خرق للنظام والقانون في منطقة الجبل الاخضر حيث كان الليبيون قد جردوا من اراضيهم من أجل المشاريع الايطالية الاستيطانية ، وفي بداية الاحتلال البريطاني النهائي ارادوا استعادتها بالقوة . وكانت هذه هي المشكلة الرئيسية التي واجهت البوليس ، ويضيف كيرك الى ذلك ان الادارة العسكرية البريطانية توصلت الى قرارات أدت الى حل تلك المشكلة (٧٩) .

الناحية المالية :

كانت الليرة الايطالية (Italian Lire) هي العملة المستعملة قبل عهد الاحتلال البريطاني ، ومنذ بدايته استعملت العملة المصرية كعملة رسمية ، ولكن الليرة الايطالية ظلت مستعملة حتى ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٥ حتى صدر القرار رقم ٩٣ الذي أقر الجنيه المصري بأنه الجنيه الرسمي . أما المذكرة العامة رقم ٤٨ الصادرة في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٥ فقد سمحت باستعمال العملة الايطالية من ورق نقدي وغيره من فئة عشر ليرات فما دون لتدفع في داخل البلاد حتى ١٠٪ من قيمة الدين (٨٠) .

وحتى ٣٠ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٥ سمح باستعمال الليرة الإيطالية من قيمة عشر ليرات فما فوق لشراء الاطعمة من الادارة العسكرية البريطانية ، بحيث يعادل الجنيه الاسترليني ٤٨٠ ليرة والجنيه المصري ٤٩٠ . وليس هناك احصاء للعملة الإيطالية المتداولة بالليرة في بداية الاحتلال البريطاني ولكن يقدر ما سحبه الادارة العسكرية البريطانية من عملة متداولة منذ بداية الاحتلال حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٥ بنحو ٢٠٢٠٧٨٤٧ر٤٣٧ (٨١) . ويذكر « رود » أن المبلغ الاجمالي لليرات الإيطالية التي استلمتها الادارة خلال عام ١٩٤٣ بلغ ٢٢٧ مليون ليرة ايطالية تقريبا ، وبقي من هذا المبلغ تحت تصرف الادارة ٥١ مليون ليرة في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣ (٨٢) .

وعندما انتهى التعامل بالليرة الإيطالية عام ١٩٤٥ ، لم يكن في البلاد رصيد لعملتها الرسمية ، فعمدت الادارة العسكرية في برقة الى سد حاجتها من العملة الرسمية وذلك بالحصول عليها من البنك الاهلي المصري بترخيص من الحكومة المصرية وعلى أن تصدر تلك العملة عن طريق بنك باركليز Barclays في بني غازي حسب تقديرات الادارة العسكرية البريطانية . وكانت في هذا البنك ميزانية تقابل الاحتياجات العادية (٨٣) .

وقد قدرت العملة المتداولة في عام ١٩٤٨ بنحو ١٣٠٠.٠٠٠ جنيه مصري ، في حين قدرت العملة التي دخلت البلاد رسميا منذ الاحتلال كما يلي (٨٤) :

| | | |
|---------------------|------------------|------------------|
| تموز (يوليو) ١٩٤٣ | ٣٠٠.٠٠٠ | جنيه مصري |
| متبقى ١٩٤٣ | ٨٠٠.٠٠٠ | جنيه مصري |
| متبقى ١٩٤٤ | ١٠٠.٠٠٠ | جنيه مصري |
| متبقى ١٩٤٥ | ١١٠.٠٠٠ | جنيه مصري |
| متبقى ١٩٤٦ | ٢٦.٠٠٠ | جنيه مصري |
| متبقى ١٩٤٧ | ٣٦.٠٠٠ | جنيه مصري |
| متبقى ١٩٤٨ | ٣٦.٠٠٠ | جنيه مصري |
| المجموع | ٢٠٤١٢.٠٠٠ | جنيه مصري |

أما بالنسبة للبنوك ، فقد كان في برقة ثلاثة منها أيام الحكم الإيطالي ، وبعد الاحتلال البريطاني الاول هجرت هذه البنوك واختفى موظفوها ومعهم معظم النقد والسجلات ، وعندها استقدمت الادارة العسكرية البريطانية مسؤولا من بنك باركليز

في فلسطين ، فرغ تقريراً انه لم يبق سوى القليل من الكوادر البنكية الإيطالية في برقة للدرجة انه من غير الممكن إعادة تشغيل تنظيم بنكي على النمط الإيطالي (٨٥) ، لذلك قامت السلطات البريطانية بفتح فرع من بنك باركليز سنة ١٩٤٣ ، أصبح المصرف الوحيد في برقة الذي يقدم تسهيلات لمدة قصيرة الاجل ، لكنه لا يقوم بتقديم سلف للتجار أو الزراع ، كما انه لا يدفع فوائد على الاموال المودعة (٨٦) .

هذا وقد كان التعامل بالعملة الاجنبية ، بجميع أنواعه بما فيها العملة المصرية ، يخضع لرقابة الادارة العسكرية البريطانية وهي سياسة اتبعتها تلك الادارة منذ البداية ، وطبقت على بنك باركليز . لذلك لم يكن هذا البنك يستطيع تصريف أمواله للخارج دون اذن ، وهذا ما أدخل برقة ضمن نطاق الاسترليني والتحويلات اليها مسموح بها ، وطبق تقديرات الادارة العسكرية البريطانية كانت المبالغ المدفوعة في الخارج عن طريق بنك باركليز ٩٧ر٩٪ خلال عام ١٩٤٧ الى البلاد الداخلة نطاق الاسترليني و٧٠٪ منها الى مصر و ٢ر١٪ الى بلاد خارج الاسترليني (٨٧) .

ومما يجدر ذكره أن اقليم برقة تمتع بمركز ممتاز فيما يتعلق بالتبادل مع مصر ، اذ أن بائعي الماشية ، وهي من صادرات الاقليم الرئيسية ، الى مصر كان مسموح لهم باستثمار ٥٠٪ من معاملاتهم في بضائع مصرية دون الرجوع الى موافقة مراقبة النقد بصرف المال ويسهل الحصول على العملة الخارجية لدفع ثمن الواردات التي كانت تعتبرها الادارة العسكرية البريطانية أساسية (٨٨) .

أما بخصوص الميزانية ، ففي خلال فترة الادارة العسكرية البريطانية وحتى ٣٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٧ بلغت المساعدات التي قدمتها الحكومة البريطانية ١٠ر٧٥٠ر٦٩٨ جنيها وهذا ما يوازي ٢٦٪ من مجموع المنصرف وهو كالآتي:

جنيه

| | |
|---------|---|
| ١٩٨٥٧ | المدة التي نهايتها ٣١ حزيران (يونيو) ١٩٤١ |
| ٤٥٥٤٧ | المدة التي نهايتها ٣١ حزيران (يونيو) ١٩٤٢ |
| ٣٧٣ر١٠ | السنة التي نهايتها ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٣ |
| ٣٩٨ر٩٧٧ | السنة التي نهايتها ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٥ |
| ١١٩ر٨٠٢ | السنة التي نهايتها ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ |
| ٤٤٥ر٢٤٠ | السنة التي نهايتها ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٧ |

وقد قدرت الميزانية للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٨ بنحو ٢٥٠.٢٦٥ ر.جنيها ، أما الدخل فبلغ ٢٥٠.٢٥ ر.جنيها مما استلزم مساعدة بلغت ٣٤٥٠.٠٠ ر.جنيه (٨٩) .

وبخصوص الضرائب فقد تقرر بعد الاحتلال البريطاني انه من الاصلح التخلي عن الضرائب المباشرة بوجه عام للمساعدة على انعاش البلاد من اضرار الحرب ، وطبقا لذلك فان مساهمة السكان ازاء نفقات الادارة العسكرية امكن الحصول عليه كله عن طريق الضرائب غير المباشرة ما عدا ارباح التجارة التي ادخلت في مايو سنة ١٩٤٦ ، وهذه الضرائب فرضت على كل شخص مصرح له بالتجارة او اعمال مالية او وظيفية في منطقة من مناطق المجالس البلدية بنسبة ٣٪ من الدخل السنوي من هذا النشاط ، ومع ان هذه الضرائب تجمع تحت نفوذ الادارة البلدية وقانون المجالس في المدن فان المحتصل من الضرائب يؤخذ الى دخل الادارة العامة (٩٠) .

وكانت الادارة العسكرية البريطانية قد ادخلت منذ عام ١٩٤٤ تعرفه مبسطة للضرائب ، وقد اعيد سن هذه الضريبة عام ١٩٤٥ ، كما صدر امر رقم (١٤) ، اصبح نافذ المفعول منذ اول مايو سنة ١٩٤٦ ، يعلق بضرائب المجالس البلدية والمصاريف المتصلة بها (٩١) .

التجارة :

توقفت تجارة برقة مع مصر في العهد الايطالي لاسباب سياسية واقتصادية ، واجبر اهاليها على تحويل تجارتهم الى ايطاليا والاعتماد على التجار الايطاليين ، وكان انتاجهم قد توقف لمصادرة افضل اراضيهم من اجل اقامة المستعمرات لاستيطان الفلاحين الايطاليين (٩٢) ، وفي الاحتلال البريطاني الاول لبرقة ، اتخذت الخطوات من قبل مراقب المالية والحسابات في القاهرة لاعادة التجارة مع مصر ، وبمساعدة المكتب البريطاني للتجارة في الاسكندرية وضعت الخطوات التنفيذية ، واستعد عدد من التجار لتوريد البضائع الى برقة وخاصة المواد الغذائية ، وقد تم شحن هذه البضائع الى برقة عن طريق البحر الى المخازن العسكرية ليتم توزيعها عن طريق سلطات الادارة العسكرية البريطانية (٩٣) .

ثم بدا في عام ١٩٤٣ ، ان التجارة متوقفة تماما ، فعملية الشحن الى خارج البلاد كانت غير ممكنة وخاصة شحن الحبوب والصوف ، وكذلك عدم امكانية استيراد البضائع المصنعة ، مما ادى الى تزايد الشكوى الرئيسية للتجار والمنتجين الذين

كانوا يعيشون على ما يمكن بيعه لجيش الاحتلال ، وزاد الحالة سوءا النقص الحاد في النقل (٩٤) . ولذلك - في نهاية عام ١٩٤٣ - تقدم مجلس بلدي بني غازي بالتماس الى الادارة العسكرية البريطانية ، يحتج فيه على الركود العام للتجارة ، وقد اجابت تلك الادارة على ذلك « بأن هذا الركود خارج عن نطاق سيطرتها ، وانه يعود الى قوانين الاستيراد والملاحاة التي يشرف عليها الحلفاء والناجمة عن الحالة التي كان يعيشها العالم آنذاك » (٩٥) .

وأمام هذا الواقع الذي كانت تعيشه برقة من ناحية التجارة ، قامت الادارة العسكرية البريطانية بإلغاء امتيازات التعرفة الجمركية ووضعت رخصة للاشياء التي تصدر أو تستورد ومنحت تسهيلات خاصة للبضائع المستوردة من اقليم طرابلس ومن مصر (٩٦) .

وبالنسبة للواردات ، فأهم ما كان يستورد الحبوب بمشتقاتها ، والمواد الغذائية والبضائع المصنعة التي كانت يفضل الحصول عليها من البلاد الداخلة في نطاق الاسترليني ، ومنذ عام ١٩٤٧ وضعت الحكومة البريطانية قيودا على البضائع المستوردة (٩٧) .

الواردات (القيمة بالجنيه الاسترليني) (٩٨)

| (أ) حبوب | | | (ب) مواد غذائية أخرى | | | (ج) بضائع أخرى | | |
|----------|--------|---------|----------------------|----------|---------|----------------|---|---|
| ١٩٤٣ | | | ١٩٤٤ | | | ١٩٤٥ | | |
| أ | ب | ج | أ | ب | ج | أ | ب | ج |
| ١٠٣ | ٤٨٠.٢٩ | ١٢٤ر١٦٦ | ١٥٩ر١٤٥ | ٥٣٣ر٩٠.٩ | ٤١٢ر٩٥٢ | | | |

أما فيما يخص بالصادرات ، فقد شجعت الادارة العسكرية البريطانية تصدير ما يزرعه الاهالي من خضراوات وما ينتجونه من منتجات حيوانية ومواد مصنعة وذلك بمنحهم رخص لتصدير الزائد من منتجات البلاد (٩٩) .

الصادرات (القيمة بالجنيه الاسترليني) (١٠٠)

(أ) خضروات ومنتجات حيوانية (ب) منتجات مصنعة (ج) معادن ومنتجات أخرى

| ١٩٤٤ | | | ١٩٤٣ | | |
|--------|--------|--------|---------|--------|--------|
| ج | ب | أ | ج | ب | أ |
| ٥٢ر٠٠٦ | ٥٢ر٢٧٠ | ٩٩ر٢٥٥ | ٣٧٦٧ | ١٤ر٢٨٠ | |
| | | | ١٩٤٥ | | |
| | | | ج | ب | أ |
| | | | ١٥٨ر٨١٧ | ١٢ر٠١٨ | ٢٧ر٠٩٦ |

الناحية الزراعية :

منذ الاحتلال البريطاني الاول ، ترك المستوطنون الزراعيون من الايطاليين مزارعهم في برقة لخوفهم من انتقام العرب اصحاب الارض والذين كانوا قد جردوا منها ، وقد حاول الضباط السياسيون البريطانيون حثهم على استئناف العمل ، الا أن تلك المحاولة لم تنجح ولذلك جاء في رسالة مونجوميري الى أهالي برقة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ أن يقوم هؤلاء بحماية المزارع الايطالية المهجورة ويعملون على فلاحتها حسب ما يستطيعون (١٠١) .

ثم قامت الادارة العسكرية البريطانية من ناحيتها بانشاء دائرة الزراعة وعلى أساس انها تابعة لها وانيط بها مايلى :

١ - مشروع سهل المرج : أصبح هذا المشروع أهم النشاطات الزراعية التي كانت تجرى في عهد الادارة العسكرية البريطانية ، وكجزء من خطة عامة لزيادة المنتجات الغذائية في الشرق الاوسط ، بحيث يتم تزويد برقة باحتياجاتها ثم يصدر الفائض ، لذلك تعهدت دائرة الزراعة بزراعة الاراضي التابعة للدولة بالإضافة الى الملكيات الخاصة الواقعة داخل منطقة سهل المرج ، وفي هذا السهل وحده ٣٠ ألف هكتار صالحة للزراعة ، ويمكن استغلالها بالطرق الحديثة ، وكانت هذه الاراضي في معظمها قد جردت من مالكيها الاصليين في عهد الايطاليين واعطيت لجهاز الانتي (Ente) (١٠٢) .

ولكن منذ شهر آذار (مارس) ١٩٤٣ ، بدأت تظهر في سير المشروع نواقص في الجهاز المشرف عليه وفي الآلات ، لذلك قام اثنان من ممثلي « مركز تموين الشرق

الاطوسط « بدراسة للمشروع ووضعوا تقريرا أوصوا فيه بزراعة ١٢ ألفهكتار من القمح والشعير في سهل المرج ، وفي حزيران (يونيو) من السنة نفسها وافقت وزارة الحربية البريطانية على تنفيذ المشروع وأنيط بالكولونيل ج. فلمنج (G. Fleming) تنفيذه وبمراقبة مباشرة من الادارة العسكرية البريطانية ، واشترك في التنفيذ أربعة من الضباط البريطانيين ومجموعة من أسرى الحرب تم تحويلهم الى عمال زراعيين ، مما أتاح الفرصة لنجاح مشروع سهل المرج ، ولم يتم فقط زرع مزارع القمح الايطالية وحصادها ، بل تم في نهاية عام ١٩٤٣ حراثة وزراعة ١٠٨٦٣ هكتار بالقمح والحنطة، وفي نهاية تلك السنة وافقت وزارة الحربية البريطانية على توسيع المشروع لكي يشمل ٢٠٠٠ هكتار في موسم ١٩٤٤ - ١٩٤٥ (١٠٢) .

٢ - صيانة أماكن الاختبار الزراعي في بني غازي ودرة والمرج وغيرها من المراكز التي كان قد تم انشاؤها سابقا من قبل الايطاليين ، وقامت دائرة الزراعة بالاشراف المباشر على تلك المراكز كي تزود المزارعين بما يحتاجونه من البذور والفاسائل، وعمدت أيضا دائرة الزراعة الى تأجير المزارع الصغيرة العائدة الى المستوطنين الايطاليين والتي بلغت حوالي ١٧٠٠ مزرعة الى المزارعين من العرب مع اعانتهم فنيا (١٠٤) .

وجاء في التقرير السنوي للادارة العسكرية البريطانية لعام ١٩٤٧ ، أن دائرة الزراعة قامت بزراعة ١٢١٤٦ هكتار وفقا لطرق الزراعة الحديثة من مجموع الاراضي التي استولى عليها الايطاليون سابقا والتي بلغت ٧٩٨٣٢ هكتارا ، وأعطت ٦٢٠٠٠ هكتارا للعرب بمقتضى نظام سنوي بلغ ٧٤١٤٦ هكتارا (١٠٥) .

الناحية التعليمية :

عند احتلال الجيوش البريطانية للبلاد ، وجدت جميع المدارس مغلقة والابنية مهذمة ، ولذلك لم يكن من السهل فتح مدارس في برقة بالسرعة التي كان يريدونها الجميع ، واضافة الى ما سبق فان قلة المعلمين كانت من ضمن المعوقات أيضا ، ذلك ان الاحتلال الايطالي لليبيا قضى بتجهيل الناس لا تعليمهم (١٠٦) .

وقد تصدت الادارة العسكرية البريطانية لهذه المشكلة ، فقامت ببعض الخطوات، وحدث تطور في عملية التعليم لكنه كان بطيئا ، ففي حزيران (يونيو) ١٩٤٣ دعيت لزيارة البلاد مجموعة من الموظفين الرسميين يمثلون دائرة التعليم السودانية ، وبناء على تقرير وضعته تلك المجموعة فقد استخدم في نهاية عام ١٩٤٣ من المدرسين ٤٨ لتعليم ٢٣٠٠ طالب ، وكان تدبير المواد التعليمية هو العائق الرئيسي في العملية التعليمية ، وأمكن تدبير ذلك بالتعاون مع الحكومة المصرية ، ثم استعانت الادارة

العسكرية البريطانية بالخبرات العربية فاستقدمت بعض المدرسين المصريين للتعليم في المدارس القليلة التي أنشأتها في برقة ، وصارت البرامج المصرية هي السائدة في التعليم حتى زوال تلك الإدارة (١٠٧) .

وحول المدارس ، فقد تم في كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٤٦ فتح ست مدارس ، وفي عام ١٩٤٨ أصبح هناك ٥١ مدرسة مفتوحة في البلاد اضافة الى ٢٦ مدرسة قرآنية ، وكان تقسيم المدارس على نمطين :

المدارس الخاصة : مدرسة كاتدرائية واحدة فيها ١٥٠ طالبا (من العرب واليهود والمسيحيين) .

المدارس الحكومية : ٤٦ مدرسة عربية فيها ٥٨٥١ طالبا (١٠٨) .

ويبدو أن السياسة التي وضعتها بريطانيا في برقة عن طريق ادارتها العسكرية تعكس سياسة بريطانية موجهة الى انشاء درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي في برقة (١٠٩)، مثلما تعكس سياسة بريطانية قائمة على الفصل بين برقة وطرابلس وتقريب العناصر التي لا تقاوم النفوذ البريطاني بل ترحب به ، وقد فرقت الإدارة العسكرية في المعاملة بين الاقليمين ، فسياسة الانجليز في برقة غيرها في طرابلس ، « ففي برقة أباحوا التعامل بالعملة المصرية ورفعوا الرقابة عن الممتلكات وأباحوا تصدير التجارة واستيرادها الى حد ما ، وتوسعوا في توظيف ابنائها في وظائف الحكومة وأدخلوا على التعليم تحسينات ، أما في طرابلس فلا يوجد شيء من هذا » (١١٠) .

وكان من المقرر أن لا يطول العهد بالادارة العسكرية البريطانية في برقة ، فنتهي بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، الا أن ذلك لم يتم واستمرت هذه الإدارة قائمة بالشكل الذي بدأت به حتى ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ عندما منحت بريطانيا برقة الاستقلال الذاتي ، بعد أن أصدر رئيس الإدارة العسكرية البريطانية دوكاندول de Candol

البيان رقم (١٨٧) بعنوان « أمر السلطات الانتقالية » وقد جاء مطابقا للسياسة البريطانية بتشجيع الاستقلال الذاتي في برقة ، وتحول رئيس الإدارة في برقة الى المقيم العام (١١١) ، فدخلت برقة نتيجة لذلك في مرحلة جديدة بالنسبة للاحتلال البريطاني .

الخاتمة :

كان لموقع برقة الجغرافي أثر كبير على تاريخها على مر العصور ، خاصة وأنها واقعة على حدود مصر الغربية ، لذلك ارتبط تاريخها قديما بمصر ، وازداد هذا الارتباط قوة عندما دخلت برقة ضمن عملية الفتح العربي .

وفي العصر الحديث تنازع تاريخها تيارات سياسية عديدة ، وكانت تتبع طرابلس أحيانا وتنفصل عنها أحيانا أخرى . وكان للقبائل البدوية - العنصر الغالب على سكان برقة - شأن كبير فيها ، لا سيما بعد أن انتشرت السنوسية فيها ، منذ منتصف القرن التاسع عشر واستطاعت تنظيم هذه القبائل سياسيا وعسكريا ، وتمكنت من سد الفراغ الذي نجم عن تخلي الدولة العثمانية عن برقة وباقي أقاليم ليبيا بعد التوقيع على معاهدة أوشي - لوزان عام ١٩١٢ مع إيطاليا .

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وانضمام إيطاليا الى معسكر المحور ، حدث الصدام العسكري بين بريطانيا المسيطرة على مصر وإيطاليا المسيطرة على برقة ، فبريطانيا ترغب في حماية وجودها في مصر وتخشى خطر إيطاليا عليها ، وإيطاليا في ظل حكم موسوليني ترغب في الوصول الى قناة السويس وتثبيت أقدامها في شرقي البحر المتوسط . ونجم عن ذلك حرب في برقة امتدت سنتين (١٩٤٠ - ١٩٤٢) ، ودخل الألمان ضمن هذه العملية ، حيث شعروا بخطورة موقف حليفهم إيطاليا ، واشتركوا في العمليات العسكرية بفاعلية ، إلا أن تلك الحرب حسمت لصالح بريطانيا وتم الاحتلال البريطاني الثالث والآخر لبرقة عام ١٩٤٢ ، ثم خروج قوات المحور من جميع أقاليم ليبيا عام ١٩٤٣ .

وقد أعقب ذلك انشاء ثلاث إدارات عسكرية ، اثنتان منها بريطانيتان في برقة وطرابلس وثالثة فرنسية في فزان . وكانت الإدارة العسكرية البريطانية في برقة منفصلة تماما عن تلك التي في طرابلس واستطاعت بريطانيا من خلال إدارتها العسكرية في برقة أن تسير في حل المشكلات التي واجهتها بدون عوائق ، حيث اجتمعت عوامل عديدة ساندت في ذلك الإدارة البريطانية في برقة حتى عام ١٩٤٩ حيث منحت بريطانيا برقة الاستقلال الذاتي .



الهوامش

- برقة بالإدارة التركية - السنوسية انظر
حول هذا الموضوع :
Abun - Nasr, Jamil : **A History
of Maghrib** , Cambridge 1975 ,
303 - 307 .
- محمود الشنيطي : قضية ليبيا ، القاهرة
١٩٥١ ، ص ٢٤ .
- Bagnold, R. A., **Libyan Sands**,
London 1942 , pp. 198 - 190 .
- هنري أنيس ميخائيل : العلاقات الانجليزية
الليبية مع تحليل للمعاهدة الانجليزية
الليبية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف
والنشر ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٥٠ .
- حول هذا الموضوع انظر : أحمد صدقي
الدجاني ، الحركة السنوسية ، نشأتها
ونموها في القرن التاسع عشر ، القاهرة
١٩٦٧ ، ص ٨٦ - ٨٧ . وأيضا :
Ziadeh , Nicola : **Sanusiyah ,
A Study of Revivalist Move-
ment of Islam** , Leiden 1968 ,
p. 46.
- Pritchard, Evans : **The Sanusi
of Cyrenaica**, Oxford 1949, pp.
13 - 14 .
- Nyrop , R . F. and Others :
**Area Handbook far Libya Libya
a country Study** , American
University: Washington, D. C.
Foreign Aria Studies, 1979, p.
25.
- حول هذا الموضوع انظر :
Ziadeh, Op. Cit., p. 66.
- للاطلاع على نص هذه المعاهدة انظر :
Hurwitz , J. C., **The Middle
East and North Africa in World**
- Despois (J.). «Barka», in : **The
Encyclopaedia of Islam** (New
Edition) , Vol. 1, Brill, Leiden
1960 , p. 1048 .
- وانظر : خارطة رقم (١) .
- لمزيد من المعلومات حول ذلك انظر : ابراهيم
نصحي ، مصر في عهد البطالة ، القاهرة
١٩٦٦ ، ج ١ ، ص ٨٠ - ٨٦ .
- Despois, in : E. I. , Vol. 1, p.
1049 (Art: Barka) .
- ولمزيد من التفاصيل انظر : عبد الكريم
رافق ، العرب والعثمانيون ١٥٢٦ - ١٩١٦ ،
دمشق ١٩٧٤ ، ص ٨٠ .
- Rossi, Ettore., **Storia di Iripoli
edella Iripolitania**, Roma 1968,
pp. 141 - 142 .
- ستودارد ، لوثرروب : حاضر العالم الاسلامي،
نقله الى العربية عجاج نويهض ، وفيه فصول
وتعليقات وحواش مستفيضة ، بقلم الامير
شكيب أرسلان ، دار الفكر : بيروت .
(د.ت) ، ج ٢ ، ص ١١٢ .
- كورود ، فرانشمكو : ليبيا أثناء العهد
العثماني ، ترجمة خليفة محمد التليسي ،
طرابلس ١٩٧١ ، ص ٢٩ . ولمزيد من
التفاصيل ، انظر : أحمد النائب ، المنهل
العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، طرابلس
(د.ت) ، ص ١٩٩ .
- رافت الشيخ : في تاريخ العرب الحديث ،
القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٢٢٩ .
- Anderson, Lisa : **The State and
Social transformation in Tuni-
sia and Libya , 1830 - 1980** ,
Princeton 1986 , p. 90.
- نشير هنا الى ان جميل أبو النصر يطلق على
هذه الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٧ و ١٩١١ في

Royal Institute of International Affairs, Vol. XVII, No.13, June 29, 1940, pp. 779-780.

Churchill, Winston: **The Second World war**, London 1964, Vol. 4, p. 86.

Playfair, Op. Cit., Vol. 1, p. 207.

Churchill, Op. Cit., Vol.4, p.86.

للاطلاع على العوامل التي منعت الإيطاليين من تجاوز سيدي براني ، انظر :

Montgomery of Alamein, Faeld Marshal Viscount : A Hisstory of Warfare, Cleveland and Newyork 1968, p. 506 .

Play Fair, Vol. 1, p. 238.

حول تفاصيل تقدم القوات البريطانية حسب الخطة التي وضعها أوكورنر وتراجع الجيش الإيطالي في داخل برقة انظر :

Play Fair, Op. Cit. , Vol. 1, pp. 358 - 362 .

Ibid. , p. 367 .

Ibid. , Vol. 2, p. 11 .

Hart, **History of the Second World War**, Newyork, 1971, p. 120 .

للاطلاع على تفاصيل معركة طبرق وعوامل فشل المحور في احتلالها انظر :

Play Fair , Op. Cit, Vol. 2, pp. 155 - 156 .

Hart, **Strategy**, New york, washington, 1967 , p. 277 .

Ibid. , P. 279 .

Roodd , Lord Rennel : **British Military Administration of Occupied Territories in Africa, 1941 - 1947**, Published by his Majesi's Stationary Office, London 1948, p. 1.

Politics, A documentary Record, European Expansion, 1535 - 1914 , Yale University Press : New Haven and London 1975, Vol, 1, pp. 552 - 557 .

(٢٦) نقولا زيادة ، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي الى الاستقلال ، القاهرة، ١٩٥٨ ، ص ٨٤ .

(٢٧) الشنيطي ، المرجع السابق ، ص ٦٠-٦١ .

(٢٨) Wright, John: **Libya, Nations of the Modern World** , London 1969, pp. 140 - 141 .

(٢٩) زيادة ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٣٠) المرجع نفسه ، ص ١١١ .

(٣١) وحول الحرب السنوسية - الإيطالية التي حدثت في تلك الفترة ، انظر : محمود شلبي، حياة عمر المختار ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٠٩ - ١٦٣ .

(٣٢) للتوسع في موضوع الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في برقة في فترة الثلاثينات في هذا القرن ، يمكن العودة الى المرجعين التاليين :

(٣٣) ادريس صالح الحرير : الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا ١٩١١ - ١٩٧٠ ، طرابلس ١٩٨٤ ، ص ٦٩ - ٨٨ .

(٣٤) Segre , Claudio . G ., **Fourth Shore, The Italian Colonization of Libya**, Chicago and London 1974, pp. 82 - 101 .

(٣٥) Play Fair, I. S. O., **The Midite-ranean and Middle Eest**, Vol,1, **The Early Success against Italy**, Published by Her Maje-sty's Stationary Office: London 1954, p. 109.

(٣٦) للاطلاع على النص الكامل لبنود الهدنة الألمانية الفرنسية ، انظر :

(٣٧) « The Bulletin of International News, » Fortnightly by the

(٣٨) (٣٩) (٤٠)

(٤١) (٤٢) (٤٣)

(٤٤) (٤٥)

(٤٦) (٤٧) (٤٨)

(٤٩) (٥٠)

ational Affairs, Oxford University Press, London 1952, p. 382.

Rodd, Op. Cit., pp. 23-24.

كان لوندجرج يتمتع بخبرة اكتسبها أثناء اقامته في العراق وفلسطين .

لزيد من المعلومات حوله ، انظر :

Rodd, Op. Cit., pp. 34-35.

Ibid., pp. 243-244.

Ibid., p. 244.

Ibid., pp. 247.

للاطلاع على نص هذا الخطاب انظر :

Rodd, Op. Cit., p. 249.

Ibid., p. 250.

للاطلاع على نص هذه الرسالة ، انظر :

Rodd, Op. Cit., pp. 250-251.

خدوري ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

Rod, Op. Cit., p. 34.

Oodd, Op. Cit., p. 248.

خدوري ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

Op. Cit., Loc. Cit.

خدوري ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .

للمزيد حول هذا الموضوع أنظر : نقولا

زيادة ، المرجع السابق ، ص ١٢٧-١٢٨ .

ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية) ،

ص ١٦٣ .

المصدر نفسه والصفحة نفسها .

المصدر نفسه والصفحة نفسها .

المصدر نفسه ، ص ١٦٤ .

المصدر نفسه ، ص ١٦٣ .

المصدر نفسه ، ص ١٦٤-١٦٥ .

المصدر نفسه ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

ونشير هنا ان المحاكم الشرعية واليهودية هي

الوحيدة التي كانت موجودة قبل عهد

الاحتلال . وقد اختفت جميع المحاكم

الاطالية على اختلاف أنواعها عقب انسحاب

الاطاليين من البلاد : انظر : المصدر

نفسه ، ص ١٦٦ .

(٣٩) حول معركة طبرق والطريقة التي تم فيها

احتلال رومل لها أنظر :

Montgomery of Alamein, p. 513.

(٤٠) للاطلاع على تفاصيل تلك المعركة يمكن

الرجوع الى المصادر التالية :

Churchill, Op. Cit. , pp. 158-173;

Hart, History, of the Second

World War pp. 281-283; Young,

Op. Cit, pp. 162 - 182 .

وللاطلاع على موقع العلمين أنظر الخارطة

رقم (٢) .

Montgomery of Alamein, Op. Cit

pp. 513 - 514,

Wright, Op. Cit. , p. 186 .

(٤٣) ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية) ، قدم

لها وأعددها للنشر نقولا زيادة ، الجامعة

الامريكية ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ٣ . وهي

تقرير قدمته لجنة خاصة تمثل مجلس وزراء

خارجية الدول الاربعة (بريطانيا وفرنسا

والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) ،

زارت ليبيا بأقاليمها الثلاث ووضعت تقريرا

مفصلا ليسترشد به الوزراء في قراراتهم .

(٤٤) مجيد خدوري : ليبيا الحديثة ، ترجمة

نقولا زيادة ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ٦٤-٦٥ .

Pelt, Adrian : Libyan Inde-

pendence and the Uni ted Na-

tions , Yalc University Press ,

New Havan and London, 1970,

p. 58 .

(٤٦) هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر،

ترجمة شاكرا ابراهيم ، طرابلس ١٩٨١ ،

ص ٧٠ - ٧١ .

Rodd , Op. Cit. , pp. 11 - 14 .

Ibid. , pp. 15 - 16 .

Ibid. , p. 16 .

لزيد من المعلومات حول ذلك أنظر :

Kirk, George, The Middle East

in the War, Survey of Intern-

- Rodd, Op. Cit., p. 409. (١٨)
- ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية) ، ص ١٨٢. (١٩)
- Rodd, Op. Cit., p. 412. (١٠٠)
- Kirk, Op. Cit., p. 396. (١٠١)
- Rodd, Op. Cit., p. 259. (١٠٢)
- ونشير هنا أن جهاز الانتى كان قد أنشأ سنة ١٩٢٢ تحت اسم مؤسسة الاستيطان في برقة (Ente Per La Colonizzazione Della Cirenaica)
- لغرض احياء وتعمير منطقة برقة وخاصة الجبل الاخضر ، ثم شملت نشاطاته منطقة طرابلس .
- حول هذا الجهاز انظر :
- Moore, Martin : **Fourth Shore, Italy's Mass Colonisation of Libya**, London 1940. p. 233.
- Rodd, Op. Cit., p. 259. (١٠٣)
- Op. Cit., Loc. Cit. (١٠٤)
- للاطلاع على تفاصيل ما جاء في هذا التقرير أنظر : ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية) ص ١٧١ - ١٧٢ .
- (١٠٦) المصدر نفسه ، ص ٤ .
- (١٠٧) انظر :
- Rodd, Op. Cit., p. 257.
- (١٠٨) ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية) ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .
- Pelt, Op. Cit., p. 127. (١٠٩)
- (١١٠) الشنيطي ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .
- ونشير هنا الى أن الادارة العسكرية البريطانية في اقليم طرابلس خارجة عن نطاق هذه الدراسة ، ولكن للاطلاع على تلك الادارة يراجع :
- Rodd, Op. Cit p. 266-293.
- (١١١) للاطلاع على تفاصيل ذلك البيان انظر :
- Pelt, Op. Cit., pp. 157-158.
- انظر : (٧٣)
- Rodd, Op. Cit., p. 36; Kirk, Op. Cit., p. 382 .
- (٧٤) نشير هنا الى ان هذه الكتاب التي كانت تسمى أيضا باسم « الجيش الليبي السنوسي » وأحيانا القوات العربية الليبية كان قد تم تشكيلها لتحارب الى جانب الحلفاء ، وقد تم ذلك اثر مباحثات بين القيادة العامة البريطانية في القاهرة وبين السيد محمد ادريس السنوسي في عام ١٩٤٠ .
- حول هذا الموضوع انظر : الشنيطي ، المرجع السابق ، ص ١٦٦-١٦٧ .
- Rodd, Op. Cit., p. 36. (٧٥)
- Wright, Up., Cit., p. 193. (٧٦)
- ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية) ، ص ١٦٧ . (٧٧)
- Rodd, Op., Cit., p. 256. (٧٨)
- Kirk, Op. Cit., pp. 282-283 (٧٩)
- ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية) ، ص ١٧٦ . (٨٠)
- المصدر نفسه والصفحة نفسها . (٨١)
- Rodd, Op. Cit., p. 262. (٨٢)
- وللاطلاع على موقع سيدي براني ، انظر انظر خارطة رقم (٢) .
- (٨٣) ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية) ، ص ١٧٦ .
- (٨٤) المصدر نفسه ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .
- Rodd, p. 383 . (٨٥)
- ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية) ، ص ١٧٧ . (٨٦)
- المصدر نفسه ، ص ١٧٧-١٧٨ . (٨٧)
- المصدر نفسه ، ص ١٧٧ . (٨٨)
- المصدر نفسه ، ص ١٧٨-١٧٩ . (٨٩)
- المصدر نفسه ، ص ١٨٠ . (٩٠)
- المصدر نفسه ، ص ١٨٠-١٨١ . (٩١)
- Rodd, Op. Cit., p. 398. (٩٢)
- Ibid., p. 401. (٩٣)
- Ibid., pp. 256-257 . (٩٤)
- Ibid., p. 263 . (٩٥)
- ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية) ، ص ١٨٢ . (٩٦)
- المصدر نفسه ، ص ١٨٢ . (٩٧)